تحقيق برلماني

دور الانعقاد الثاني: نجاح في التشريعات وفشل في الاستجوابات

الجريدة. استطلعت آراء عدد من النواب لتقييم الدور المنصرم

محيي عامر

فض مجلس الأمة يوم الخميس الماضي دور الانعقاد الثاني للفصل التشريعي الثالث عشر، الذي شهد عددا من الانجازات التشريعية، لم يشهدها العديد من ادوار الانعقاد السابقة، اذ أقر 46 قانوناً، الا أنه شهد في المقابل العديد من السجالات النيابية والاتهامات والتشكيكات في الذمم لم تكن موجودة بهذا الكم من قبل. وكان لافتاً خوض بعض النواب في قضايا طائفية من شأنها تأجيج الشارع، وقد حذر العديد من النواب والسياسيين من الخوض فيها.

ونجحت الحكومة بامتياز في هذا الدور في تمرير القوانين التي تريدها، ورفض القوانين التي لا تتماشى مع أهوائها، فبينما نجحت في اقرار قانون الخصخصة وفضت الدور باقرار الميزانية العامة للدولة متضمنة فتح الاعتمادات التكميلية، تمكنت ايضا من اسقاط قانون شراء فوائد قروض المواطنين من جدول الأعمال.

وبلغ عدد الاقتراحات بقوانين المقدمة من النواب 196 اقتراحا، كما بلغ عدد مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة 42 مشروعاً. وأنجز المجلس 46 قانوناً، من بينها قانون الخطة الإنمائية للسنوات 2011/2010 - 2014/2013، وقانون الخطة السنوية 2011/2010، وقانون هيئة سوق المال وتنظيم الأوراق المالية، وقانون العمل في القطاع الأهلي، وقانون حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة، وقانون تنظيم برامج وعمليات التخصيص.

وعن الدور الرقابي للمجلس فقد شهد الدور الثاني ستة استجوابات، قُدِّم اثنان منها إلى سمو رئيس مجلس الوزراء، الأول كان من النائب فيصل المسلم بشأن مصروفات ديوان سمو رئيس الوزراء وانتهت مناقشته بتقديم كتاب عدم تعاون موقع من 10 نواب تم التصويت عليه ورفض المجلس الطلب بنتيجة 35 مقابل 15 وامتناع واحد، في حين سقط الاستجواب الثاني وتم الغاؤه من جدول الاعمال بسبب انسحاب النائب خالد الطاحوس وخروجه من القاعه (مقدم الاستجواب) عند البدء في مناقشته ولم يتبنه أحد من النواب كما تنص اللائحة، وجاء انسحابه اعتراضا على مناقشة الاستجواب في جلسة سرية، أما بقية الاستجوابات فكانت الى وزير الداخلية، ووزير الأشغال وزير الدولة لشؤون البلدية، والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، ووزير النفط وزير الإعلام، والجدير بالذكر أنها المرة الأولى التي تواجه الحكومة الاستجوابات ولم تتقدم باستقالتها، كما لم يحدث تدوير اواقالة للوزراء المستجوبين، وتنجح الحكومة في عبورها جميعا.

في حين بلغ عدد الاسئلة البرلمانية 961 سؤالا، أجاب الوزراء خلال الدور المنفض عن 593 سؤالا منها، وبلغ عدد لجان التحقيق التي شكلها المجلس ثلاث لجان.

واستطلعت "الجريدة" اراء عدد من النواب عن تقييمهم لاداء المجلس خلال هذا الدور، ومدى التعاون الحكومي مع المجلس.

> تعاون الحكومة مع المجلس كان جزئياً
> محمد هايف

القوانين الشعبية

في البداية قال النائب محمد هايف ان دور الانعقاد الثاني "شهد العديد من الانجازات والاخفاقات، اذ اخفق في العديد من القوانين الشعبية الى حد كبير من بينها قانون اسقاط فوائد القروض، لكن تمكن من انجاز بعض القوانين الهامة كقانون ذوي الاحتياجات الخاصة، الا أنه لم يستطع تحقيق طموحات وتطلعات المواطنين"، مضيفا اننا "نتمنى في دور الانعقاد المقبل أن يقوم المجلس بدوره في القضايا الشعبية الشرعية، والدفع بعجلة التنمية بما يحقق امال المواطنين".

وعن مدى تعاون الحكومة مع المجلس خلال دور الانعقاد قال هايف ان "تعاون الحكومة مع المجلس كان جزئيا ولم يكن عند المستوى المطلوب"، متمنيا أن تتعاون الحكومة مع المجلس في دور الانعقاد المقبل.

الأغلبية الكاسحة

واكد النائب جمعان الحربش ان "المجلس فشل في القيام بدوريه التشريعي والرقابي خلال دور الانعقاد الثاني الذي فض يوم الخميس الماضي، بسبب امتلاك الحكومة لأغلبية كاسحة لهذا المجلس، وهو ما أدى الى تحويل جلسات بعض الاستجوابات الى جلسات سرية من دون معنى ومن دون سبب مقنع، ما ادى الى اخفاء الحقائق عن الشعب الكويتي، وكذلك الجانب التشريعي فرفضت الحكومة من خلال الأغلبية التي تمتلكها القوانين الشعبية، وعطلت العديد من الجلسات، وتجاهلت الطلبات الشعبية".

ورأى الحربش أن دور الانعقاد شهد سيطرة حكومية على مجلس الأمة، بوسائل مشروعة وغير مشروعة، مبينا أن الحكومة أوجدت الاغلبية على حساب القانون.

إقرار القوانين

من جهته، رأى النائب فلاح الصواغ أن مجلس الأمة "تمكن في دور الانعقاد من اقرار العديد من القوانين، مثل قانون ذوي الاحتياجات الخاصة، وقانون الخطة الخمسية والخطة السنوية، وقانون العمل في القطاع الأهلي والميزانية العامة للدولة، ولم يتبق سوى جدية الحكومة في التنفيذ".

وتمنى الصواغ على زملائه النواب أن ينأوا بأنفسهم عن المساس بأشخاص غير موجودين في قاعة عبدالله السالم، لا يستطيعون الدفاع عن نفسهم، متمنيا ان يختفي هذا الأمر من الممارسة النيابية في دور الانعقاد المقبل، "وهو خط أحمر يجب ألا يتعداه أحد، كذلك يجب أن يحترم النواب بعضهم البعض، لاسيما انهم يمثلون الأمة".

وأكد أن الحكومة متعاونة مع الأغلبية التي تمتلكها، "فعندها أغلبية راكبة بها سفينتها وماشية"، متمنياً أن تقوم بدورها في تنفيذ القوانين التي تم اقرارها "ان رغبت في التعاون الحقيقي مع المجلس".

التطور السياسي

وقال النائب عدنان عبدالصمد انه "نتيجة للتطور السياسي الذي لاحظه الجميع في الكويت، وهو تطور يطلق عليه التطبيع السياسي بين الحكومة والمجلس، نمر بفترة من افضل الفترات، ما انعكس على اداء المجلس، لا سيما المستوى التشريعي، وبالنسبة للدور الرقابي فمن المعلوم أنه تمت مناقشة ستة استجوابات خلال دور الانعقاد الثاني، وشهد انجازات اكثر مما شهد في دوره الاول، وهناك مؤشرات الى أن دور الانعقاد المقبل سيكون أفضل، ونتمنى ان يحقق طموح وتطلعات وامال المواطنين".

وذكر أن "الشعب لا تعجبه المماحكات السياسية والجدل السياسي، الذي ليس له داع وخلق مشاكل من لا شيء، والقضية الثانية هي استخدام الأدوات الدستورية لا سيما الاستجوابات في كل صغيرة وكبيرة، ويجب أن يكون هناك ترشيد في استخدامها".

القراءة الديمقراطية

وشددت النائبة سلوى الجسار على أن المجلس الحالي "هو مجلس انجازات، وعكس القراءة الصحيحة للديمقراطية الكويتية، اذ قام بمواجهة ستة استجوابات في هذا الدور من الناحية الرقابية، كما تم اقرار العديد من القوانين بالنسبة لدوره التشريعي، ومقارنة بمجلس 2006 فانه ليس هناك اي وجه للمقارنة، حيث تمكن المجلس من اقرار خطة التنمية التي لم تقر منذ 1986، كذلك ما قامت به لجان المجلس من انجاز العديد من التقارير يؤكد اهمية حرص النواب على الانجاز".

> النواب يمثلون الأمة ويجب أن يحترم بعضهم بعضاً
> فلاح الصواغ

> يجب ترشيد اللجوء إلى الاستجوابات
> عدنان عبدالصمد

إنجازات مجلس الأمة خلال دور الانعقاد الثاني

2010-6-29	إقرار الميزانية العامة للدولة
2010-6-28	وافق المجلس بالإجماع على تكليف اللجنة المالية البرلمانية التحقيق في ما أثاره النائب مسلم البراك من تجاوزات تتعلق بالهيئة العامة للاستثمار
2010-6-27	إقرار تعديلات قانون إنشاء صندوق لمعالجة أوضاع المواطنين المتعثرين
2010-6-26	الموافقة على مرسوم رد قانون شراء فوائد قروض المواطنين واسقاطه من جدول الاعمال، اقرار اقتراحين بقانون بشأن الحقوق المدنية والاجتماعية للمرأة الكويتية في المداولة الاولى
2010-6-19	الموافقة على تشكيل لجنة مشتركة من إدارة الفتوى والتشريع ووزارة المالية، للتحقيق في كل ما جاء في تقرير ديوان المحاسبة المؤرخ في عام 2007 بشأن طوارئ الكهرباء واحالة جميع المتجاوزين الى النيابة. ووافق على توصية بتكليف الديوان التدقيق في مدى سلامة الصيانة في المحطات الكهربائية، ومدى دقة وجود تعارض بين ما يطلبه المهندسون وما يعتمده المسؤولون، ووافق على توصية بتغيير أوقات الدوام لتصبح من السابعة صباحا حتى الثانية عشرة ظهراً خلال الصيف الحالي
2010-6-9	كلف مجلس الأمة في جلسته ديوان المحاسبة القيام بالتحقيق في مبالغ التعويضات البيئية وأسباب نقل الاشراف عليها من معهد الأبحاث الى جامعة الكويت
2010-6-8	أقر مجلس الأمة قانون انشاء المدن الاسكانية في مداولته الثانية بالاجماع، وأحاله إلى الحكومة، ووافق على قانون إنشاء محفظة بقيمة 500 مليون دينار لدعم المشروعات الصغيرة في الوطن العربي في المداولتين وأحاله الى الحكومة. أقر في المداولة الاولى قانونا يسمح بإطلاق اللحى للعسكريين وحال عدم اكتمال النصاب دون إقرار القانون في المداولة الثانية
2010-6-2	إقرار الحالة المالية للدولة في جلسة سرية
2010-5-25	أقر مجلس الأمة في جلسته قانون انشاء شركات مساهمة لتنفيذ محطات الطاقة الكهربائية. اقر قانون انشاء شركات مساهمة لتنفيذ المدن العمالية، وافق على قانون الخطة السنوية 2010-2011 في مداولته الأولى والثانية
2010-5-12	حسم المجلس قانون الخصخصة في مداولته الثانية وأحاله الى الحكومة
2010-5-10	تمديد عمل لجنة طوارئ كهرباء 2007 ستة أشهر
2010-4-27	الموافقة على تعديل محاكمة الوزراء وتنظيم دعاوى النسب في المداولتين
2010-4-27	أقر المجلس 25 اتفاقية خارجية في المداولتين الاولى والثانية
2010-4-13	تكليف ديوان المحاسبة التحقيق في استاد جابر وتجاوزات الاعلام والاندية الرياضية
2010-2-2	إقرار قانون ذوي الاحتياجات
2010-2-1	الموافقة على الخطة التنموية للدولة، اقرار قانون انشاء هيئة سوق المال، تكليف لجنة الداخلية والدفاع التحقيق في حادثة وصلة الدوحة، احالة موضوع محطة الزور الى لجنة التحقيق البرلمانية في طوارئ 2007
2010-1-5	إقرار قانون اسقاط الفوائد في المداولة الثانية وإحالته الى الحكومة
2010-1-4	إقرار تعديلات على قانون قوة الشرطة بالإجماع في مدوالتيه الأولى والثانية
2009-12-28	مجلس الأمة أقر تعديلات القوانين الرياضية في المداولة الأولى
2009-12-22	إقرار قانون العمل في القطاع الأهلي
2009-12-6	الموافقة في بداية الجلسة التي تم خلالها مناقشة أربعة استجوابات دفعة واحدة على اتفاقية الاتحاد النقدي الخليجي

الحربش يطلب تظلمات موظفي «الكهرباء»

وجه النائب د. جمعان الحربش سؤالا الى وزير الكهرباء والماء د.بدر الشريعان، طالب فيه بتزويده بكشف مفصل عن عدد التظلمات التي تقدم بها موظفو وزارة الكهرباء والماء الى مسؤولي الوزارة، وذلك اعتبارا من تاريخ 2009/7/1 حتى تاريخه، مع ذكر اسم ومسمى كل موظف ومبرر تظلمه مقرونا بسنوات الخبرة لكل حالة، وكذلك افادته عن عدد الموظفين الذين تم تعيينهم او نقلهم او ندبهم في الوزارة اعتبارا من 2009/7/1 وحتى تاريخه، مع توضيح اسم ومسمى كل حالة والجهة التي انتدب او نقل منها الى الوزارة مشفوعا بسنوات الخبرة والمؤهل العلمي، متسائلا ما هي المناصب والمسميات الاشرافية التي تم تسكين المسؤولين فيها منذ تاريخ 2009/7/1؟ وهل جاءت عمليات التسكين بموافقة ديوان الخدمة المدنية؟ وما هي الحالات التي رفض الديوان تسكينها مع ابداء اسباب الرفض؟

وهل صدرت قرارات لمسميات اشرافية وتم اخفاؤها لفترة شهرين لكي تنقضي المدة القانونية امام تظلمات بقية الموظفين؟ وما عدد القضايا التي قام موظفو الوزارة برفعها في المحاكم الكويتية بسبب غياب معايير العدالة في الوظائف الاشرافية، وما هي الاحكام التي صدرت بحق الوزارة ولصالح الموظفين؟ مع توضيح تاريخ صدور كل حكم وتاريخ تنفيذ الوزارة له.

جمعان الحربش

الحمود: لم يحدث أي تسرب للاختبارات

أكدت وزيرة التربية وزيرة التعليم العالي د. موضي الحمود أن امتحانات الثانوية العامة لهذا العام جرت بكل يسر وسهولة، نافية أن يكون هناك أي تسرب لاي مادة من مواد الامتحانات.

وقالت الحمود في تصريح للصحافيين عقب اجتماعها باللجنة التعليمية البرلمانية الخميس الماضي إن اللجنة كانت لديها بعض الملاحظات بشأن تسرب الامتحانات، وبينا لهم ان ما تم تداوله هو نماذج لامتحانات تجريبية ولم تكن الامتحانات الاساسية التي اختبر فيها طلبة الثانوية العامة وشرحنا لهم آلية طباعة الامتحانات وآلية ايصالها لمراكز الاختبار.

واوضحت الحمود ان الوزارة غيرت من اجراءات المطبعة السرية بالكامل واتخذت اجراءات ادارية اكثر صرامة واختير لذلك طاقم فني من الكفاءات وخيرة الاساتذة في الوزارة جعلت الاختبارات في مأمن، وحالت دون تسربها، مشيدة بالجهود الجبارة التي قام بها المسؤولون عن طباعة الاختبارات وعن ايصالها لمراكز الاختبار في الوقت المناسب.

موضي الحمود

الجسار: الإجراءات محكمة وتمنع التسرب

قالت مقررة اللجنة التعليمية د.سلوى الجسار إن اللجنة اجتمعت يوم الخميس الماضي بحضور وزيرة التربية د. موضي الحمود، وذلك لمناقشة امتحانات المراحل التعليمية للعام الدراسي 2010/2009 والآليات التي اتخذت لمنع تسرب الامتحانات، ومدى فجاعتها.

وبينت الجسار ان الحمود شرحت الاجراءات التي اتخذتها الوزارة، لاسيما في المطبعة السرية الخاصة بالامتحانات، مؤكدة ان اعضاء اللجنة اتفقوا على أنها فعالة ومتشددة وتمنع تسرب الامتحانات.

واضافت الجسار ان الوزارة حدثت مكائن الطباعة في المطبعة، وهي مكائن لا يمكن لها تخزين اي نماذج (خالية من الذاكرة) مما يضمن عدم سحب نسخ في المكائن بعد الانتهاء من الطباعة، كما انه تم منع موظفي المطبعة من الدخول بهواتفهم النقالة مع العلم انهم شبه مقيمين في المطبعة، وقد خصصت اماكن للنوم فيها لحين الانتهاء من تسليم نماذج الامتحانات التي تسلم بنفس يوم الامتحان خلافا للعام الماضي الذي سلمت فيه الامتحانات قبلها بيوم.

وتابعت: "ان هناك اشخاصا محددين من قبل كل مدير مدرسة يتم تسليمهم فقط الامتحانات كما ان طريقة تغليف الامتحانات في هذه السنة اختلفت تماما عن سابقتها".

ولم تخف الجسار بعض حالات تسرب الامتحانات التي لم تكن في المطبعة السرية انما كانت لامتحانات النقل، والتي تكون في المناطق التعليمية ويتم طباعتها عن طريقهم مباشرة، مشيرة الى وجود حالتي تسرب تم رصدهما من قبل الوزارة وهي بصدد اتخاذ الاجراءات اللازمة بهذا التجاوز.

ولفتت الجسار الى وجود مقومات أدت الى هذه الظاهرة، منها انتشار الدروس الخصوصية وتزايد المكتبات الأهلية التي تبيع نماذج الامتحانات وهذا ما ادى الى ظهور وانتشار تسرب الامتحانات.

وكشفت الجسار في دراسة تحليلة لواقع التعليم قدمتها الى وزيرة التربية بشكل ودي على ان تقوم وزارة التربية بمراجعة كل الاجراءات والنظم فيها ومقارنتها مع ما جاء بالدراسة لتقوم اللجنة بعد ذلك برفع تقريرها الى مجلس الأمة بهذا الخصوص.

من جانب آخر، وجهت الجسار سؤالا الى وزيرة التربية والتعليم العالي د. موضي الحمود حول ما نشر بعض الصحف من ان الوزارة حددت الجامعات الحكومية والخاصة للطلبة الكويتيين الراغبين في الدراسة في مصر وقطر وبريطانيا، مطالبة بتزويدها بالأطر التي تم اتباعها لاعتماد اختيار هذه الجامعات؟ وعدم اعتماد جامعات أخرى؟

وما هي المعايير الأكاديمية والفنية والإدارية التي تم اتباعها لاعتماد بعض الجامعات دون الأخرى؟

جوهر: نأسف لعدم تحقيق تقدم في «البدون»

أعرب رئيس لجنة معالجة أوضاع غير محددي الجنسية البرلمانية النائب د. حسن جوهر عن اسفه لفض المجلس دور الانعقاد الثاني بدون تحقيق تقدم في ملف "البدون"، وعدم اقرار القانون الخاص بهذه الشريحة، محملا الحكومة الجزء الأكبر من المسؤولية في هذا الجانب.

وقال جوهر في تصريح صحافي ان اللجنة وعلى مدى الاشهر الاربعة الاخيرة لم تر أي قانون من قبل الحكومة لمعالجة قضية غير محددي الجنسية، فضلا عن عدم حضور اي من الوزراء المعنيين الاجتماعات التي عقدتها اللجنة لمناقشة هذه القضية، لافتا الى أن هذا الامر كان السبب الرئيسي في تأخر اعداد اللجنة تقريرها التكميلي بناء على تكليف المجلس.

وبين ان اللجنة اعدت تقريرها التكميلي بناء على رأي مكتوب من الحكومة قدم في وقت متأخر وطلبت تخصيص جلسة خاصة لمناقشة قانون الحقوق المدنية والاجتماعية لفئة البدون، ولكن مع الاسف الشديد في اليوم الذي كان من المفترض ان يقدم فيه الاقتراح الحكومة "تكتكت" وافرغت المجلس، وبالتالي سقطت كل الاقتراحات.

واوضح انه حاول جاهدا ولغاية اليوم الاخير قبل فض دور الانعقاد ان يتم تخصيص ساعتين لاقرار القانون في المداولة الاولى على الاقل، ولكنه لم يحصل على العدد الكافي من الاعضاء لتمرير الطلب، مشيرا الى ان الطلب قدم الى الرئاسة ولكنه لم يناقش خشية من سقوطه.

واعرب عن امله في ان تكون الحكومة صادقة وجادة في تقديم رؤيتها لمعالجة هذه القضية حتى يمكن على الاقل التفاهم على النقاط الاساسية التي تكفل الحقوق الانسانية والمدنية لهذه الشريحة، متمنيا ان تكون لدى الحكومة رؤية شاملة حتى يتم انجاز هذا القانون في دور الانعقاد المقبل بتوافق حكومي نيابي.

واكد ان قضية البدون تحتل اولوية لدى عدد كبير من اعضاء مجلس الامة، ولكن التكتيكات الحكومية هي التي عرقلت الموضوع، الا اننا سنلزم انفسنا اما بإدراج القضية في مقدمة اولويات المجلس او بتخصيص جلسة خاصة لمناقشة واقرار الحقوق المدنية.

مخلد يسأل الهارون عن دليل الشركات

وجّه النائب مخلد العازمي سؤالاً إلى وزير التجارة والصناعة أحمد الهارون بشأن قيام الهيئة العامة للصناعة بالإشراف على إصدار دليل عن الشركات والمصانع الكويتية، والذي نفذته شركة "يوروميديا"، متسائلاً هل تم التعاقد بين الهيئة العامة للصناعة وشركة يوروميديا؟ وهل تم تنفيذ بنود العقد حسب الاتفاق؟ وهل راجعت الهيئة تعاقدات الشركة المنفذة مع المنشآت الصناعية؟

وعلى أي أساس تم اختيار شركة يوروميديا للقيام بإصدار هذا الدليل؟ وهل تم طرح المشروع المشار إليه وفق مناقصة أو ممارسة بين الشركات؟ وهل تم تحصيل مشاركات الدليل من خلال الهيئة؟ وتحت أي بند تم التحصيل؟ وما قيمة ما تم تحصيله من الشركات لهذا المشروع؟

النملان يعتذر

يعتذر النائب سالم النملان عن عدم استقباله رواد ديوانيته، وذلك لسفره لمرافقة أحد اقربائه للعلاج بالخارج، على أن يعاود استقبالهم بعد انتهاء العطلة الصيفية.

«التعليمية»: إجراءات وزارة التربية تمنع تسرب الامتحانات

• سلوى الجسار

• موضي الحمود

أوضحت مقررة اللجنة التعليمية د. سلوى الجسار أن اللجنة اجتمعت يوم الخميس الفائت بحضور وزيرة التربية د. موضي الحمود، وذلك لمناقشة امتحانات المراحل التعليمية للعام الدراسي 2010/2009 والآليات التي اتخذت لمنع تسرب نماذج الامتحانات ومدى نجاعتها.

وبينت الجسار ان الحمود قامت بشرح الاجراءات التي اتخذتها الوزارة، لا سيما في المطبعة السرية الخاصة بالامتحانات، مؤكدة ان اعضاء اللجنة اتفقوا على انها فعالة ومتشددة وتمنع تسرب الامتحانات.

واضافت الجسار ان الوزارة حدّثت مكائن الطباعة في المطبعة السرية، وهي مكائن لا يمكن لها تخزين اي نماذج، ما يضمن عدم سحب نسخ منها بعد الانتهاء من الطباعة. كما انه تم منع موظفي المطبعة من الدخول بهواتفهم النقالة، مع العلم انهم شبه مقيمين في المطبعة. وقد خصصت أماكن للنوم فيها لحين الانتهاء من تسليم نماذج الامتحانات التي تسلم في يوم الامتحان نفسه خلافا للعام الماضي الذي سلمت فيه الامتحانات قبله بيوم.

وتابعت ان هناك اشخاصاً محددين من قبل كل مدير مدرسة يتم تسليمهم الامتحانات، كما ان طريقة تغليف الامتحانات في هذه السنة اختلفت تماما عن سابقتها.

حالات تسرب

واشارت الجسار الى ان بعض حالات تسرب الامتحانات التي لم تكن ضمن اطار المطبعة السرية كانت لامتحانات النقل، التي تكون في المناطق التعليمية وتتم طباعتها عن طريقها مباشرة، لافتة الى وجود حالتي تسرب تم رصدهما من قبل الوزارة وهي بصدد اتخاذ الاجراءات اللازمة بهذا التجاوز.

وكشفت الجسار عن دراسة تحليلية لواقع التعليم قدمتها الى وزيرة التربية بشكل ودي على ان تقوم وزارة التربية بمراجعة كل الاجراءات والنظم في الوزارة ومقارنتها مع ما جاء بالدراسة لتقوم اللجنة بعد ذلك برفع تقريرها لمجلس الامة بهذا الخصوص.

> الحمود: الوزارة غيرت آليات المطبعة السرية
>
> الجسار: دراسة تحليلية لواقع التعليم لمقارنتها مع نظم «التربية»

شبهات جنائية

وقالت «ان لجنة التحقيق في تسرب الامتحانات للعام الدراسي الماضي قد احالت الشبهات الجنائية الى النيابة العامة التي تقوم باجراءاتها بهذا الشأن، مضيفة ان هناك شبهات ادارية تجاوزتها الوزارة من خلال الاجراءات السابقة في المطبعة السرية.

وتمنت الجسار التوفيق لجميع العاملين في الوزارة وللطلبة في جميع المراحل، آملة ان تكون الاجراءات المتبعة في الوزارة نهاية لهذه الجريمة البشعة في حق مستقبل الكويت وابنائها.

من جهتها، اكدت وزيرة التربية ووزيرة التعليم العالي د. موضي الحمود ان امتحانات الثانوية العامة لهذا العام جرت بكل يسر وسهولة، نافية ان يكون هناك اي تسرب لاي مادة من مواد الامتحانات.

وقالت الحمود في تصريح للصحافيين عقب اجتماعها باللجنة التعليمية البرلمانية ان اللجنة كانت لديها بعض الملاحظات عن تسرب الامتحانات وبينا لهم ان ما تم تداوله هو نماذج لامتحانات تجريبية، ولم تكن الامتحانات الاساسية التي اختبر فيها طلبة الثانوية العامة وشرحنا لهم آلية طباعة الامتحانات وآلية ايصالها لمراكز الاختبار.

وأوضحت الحمود ان الوزارة غيرت من اجراءات المطبعة السرية بالكامل واتخذت اجراءات ادارية اكثر صرامة واختبر لذلك طاقم فني من الكفاءات وخبرة الاساتذة في الوزارة، مشيرة الى ان الاجراءات التي اتخذتها الوزارة جعلت الاختبارات في مأمن وحالت دون تسربها ونشيد بالجهود الجبارة التي قام بها المسؤولون عن طباعة الاختبارات وايصالها لمراكز الاختبار في الوقت المناسب.

سأل عن المسميات الإشرافية للمسؤولين

الحربش يستفسر عن عدد التظلمات في «الكهرباء والماء»

• جمعان الحربش

> ما عدد القضايا التي رفعها الموظفون ضد الوزارة؟

وجه النائب د. جمعان الحربش سؤالا الى وزير الكهرباء والماء بشان تزويده بكشف مفصل عن عدد التظلمات التي تقدم بها موظفو الوزارة وذلك اعتبارا من تاريخ 1 يوليو 2009 حتى تاريخه، مع ذكر اسم ومسمى كل موظف ومبرر تظلمه مقرون بسنوات الخبرة لكل حالة، وبعدد الموظفين الذين تم تعيينهم او نقلهم او ندبهم في الوزارة اعتبارا من 1 يوليو 2009 وحتى تاريخه مع ضرورة توضيح اسم ومسمى كل حالة والجهة التي انتدب أو نقل منها للوزارة مشفوعا بسنوات الخبرة والمؤهل العلمي.

وتساءل الحربش عن المناصب والمسميات الاشرافية التي تم تسكين المسؤولين فيها منذ تاريخ 1 يوليو 2009، وهل جاءت عمليات التسكين بموافقة ديوان الخدمة المدنية؟ وما الحالات التي رفض الديوان تسكينها مع ابداء اسباب الرفض؟ اضافة الى ضرورة تزويده بكشف جميع الأسماء والمسميات الاشرافية وفق نظام التكليف مع توضيح اسماء المسؤولين الذين اتخذوا قرارات التكليف والفترة الزمنية لكل حالة مقرونة بسنوات الخبرة والمؤهل العلمي وتاريخ الحصول عليه لكل حالة من المكلفين بالمناصب الاشرافية.

واستفسر الحربش هل صدرت قرارات لمسميات اشرافية وتم اخفاؤها لفترة شهرين لكي تنقضي المدة القانونية امام تظلمات بقية الموظفين، مع تزويده بالهيكل التنظيمي للمسميات الاشرافية بالوزارة وتحديد تاريخ وضع كل مسمى مقرونا بتاريخ التسكين به، وهل تمت أي عمليات مفاضلة بين المرشحين لكل مسمى؟ وما عدد القضايا التي قام موظفو الوزارة برفعها في المحاكم الكويتية بسبب غياب معايير العدالة في الوظائف الاشرافية، وما الاحكام التي صدرت بحق الوزارة ولمصلحة الموظفين؟ مع توضيح تاريخ صدور كل حكم وتاريخ تنفيذ الوزارة له.

دورات خارجية

وطالب بتزويده بأسماء ومسميات جميع العاملين بمكتب الوزير والقطاعات واللجان التابعة له مع توضيح تاريخ تعيينهم وخبرة وتاريخ وتخصص المؤهل العلمي لكل موظف، مستفسرا هل هناك موظفون يعملون بمكتب الوزير تم تعيينهم في المحافظات وقطاعات اخرى من اجل الحصول على البدلات والامتيازات المالية؟ مع توضيح مبررات ذلك وعددهم والمحطات التي تم تعيينهم بها، وتزويده بنسخ من جميع قرارات الابتعاث في دورات خارجية والمهمات الرسمية لمسؤولي وموظفي الوزارة من تاريخ 1 يوليو 2009 حتى تاريخه، وتساءل الحربش هل جاءت قرارات الابتعاث وفق الحاجة العلمية، وما معايير الاختيار؟ وهل تم ابتعاث اداريين لمؤتمرات فنية ورفضت طلبات المهندسين لحضورها؟ مع توضيح الفترة الزمنية لكل قرار والمخصصات المالية التي صرفت لكل حالة.

السياسة
AL-SEYASSAH
04/07/2010

أكدت للجنة أن ما جرى تداوله ليس إلا نماذج تجريبية للاختبارات

الحمود لـ "التعليمية :"الرقابة الصارمة على المطبعة السرية جعلت الاختبارات في مأمن وحالت دون تسربها

أكدت وزيرة التربية وزيرة التعليم العالي د .موضي الحمود ان امتحانات الثانوية العامة لهذا العام جرت بكل يسر وسهولة ,نافية ان يكون هناك اي تسرب لأي مادة من مواد الامتحانات .
وقالت الحمود في تصريح للصحافيين عقب اجتماعها باللجنة التعليمية البرلمانية :ان اللجنة كانت لديها بعض الملاحظات حول تسرب الامتحانات وبينا لهم ان ما تم تداوله هو نماذج لامتحانات تجريبية ,ولم تكن الامتحانات الاساسية التي اختبر فيها طلبة الثانوية العامة وشرحنا لهم آلية طباعة الامتحانات وآلية ايصالها لمراكز الاختبار .
واوضحت الحمود ان الوزارة غيرت من اجراءات المطبعة السرية بالكامل واتخذت اجراءات ادارية اكثر صرامة واختير لذلك طاقم فني من الكفاءات وخيرة الاساتذة في الوزارة ,مشيرة الى ان الاجراءات التي اتخذتها الوزارة جعلت الاختبارات في مأمن وحالت دون تسربها .
واشادت بالجهود الجبارة التي قام بها المسؤولون عن طباعة الاختبارات وعن ايصالها لمراكز الاختبار في الوقت المناسب .
من جهة اخرى ,اوضحت مقررة اللجنة التعليمية د .سلوى الجسار ان اللجنة اجتمعت الخميس الماضي بحضور وزيرة التربية د .موضي الحمود وذلك لمناقشة قضية امتحانات المراحل التعليمية للعام الدراسي) 2010/2009(والآليات التي اتخذت لمنع تسرب نماذج الامتحانات ومدى نجاعتها .
وبينت الجسار ان الحمود قامت بشرح الاجراءات التي اتخذتها الوزارة لاسيما في المطبعة السرية الخاصة بالامتحانات ,مؤكدة ان اعضاء اللجنة اتفقوا على انها فعالة ومتشددة وتمنع تسرب الامتحانات.
وقالت الجسار :ان الوزارة حدثت مكائن الطباعة في المطبعة وجلبت لها مكائن لا يمكن لها تخزين اي نماذج ,حيث تبقى الذاكرة خالية ,ما يضمن عدم سحب نسخ من المكائن بعد الانتهاء من الطباعة , كما انه تم منع موظفي المطبعة من الدخول بهواتفهم النقالة مع العلم انهم شبه مقيمين في المطبعة وقد خصصت اماكن للنوم فيها لحين الانتهاء من تسليم نماذج الامتحانات التي تسلم في يوم الامتحان نفسه خلافا للعام الماضي الذي سلمت فيه الامتحانات قبلها بيوم .
وتابعت قائلة :ان هناك اشخاصا محددين من قبل كل مدير مدرسة يتم تسليمهم فقط الامتحانات ,كما ان طريقة تغليف الامتحانات في هذه السنة اختلفت تماما عن سابقتها .
ولم تخف الجسار وقوع بعض حالات تسرب الامتحانات التي لم تكن في المطبعة السرية انها كانت لامتحانات النقل والتي تكون في المناطق التعليمية ويتم طباعتها عن طريق المناطق مباشرة ,مشيرة الى وجود حالتي تسرب تم رصدها في قبل الوزارة وهي بصدد اتخاذ الاجراءات اللازمة بهذا التجاوز.

ولفتت الجسار الى وجود مقومات ادت الى هذه الظاهرة منها انتشار الدروس الخصوصية وتزايد المكتبات الاهلية التي تبيع نماذج الامتحانات وهذا ما ادى الى ظهور وانتشار تسرب الامتحانات .
وكشفت الجسار في دراسة تحليلية لواقع التعليم قدمتها الى وزيرة التربية بشكل ودي ان تقوم وزارة التربية بمراجعة كل الاجراءات والنظم فيها من مقارنتها مع ما جاء بالدراسة لتقوم اللجنة بعد ذلك برفع تقريرها لمجلس الامة بهذا الخصوص .
وقالت الجسار :ان لجنة التحقيق في تسرب الامتحانات للعام الدراسي الماضي قد احالت الشبهات الجنائية الى النيابة العامة وهي تقوم باجراءاتها بهذا الشأن ,مضيفة :ان هناك شبهات ادارية تجاوزتها الوزارة من خلال الاجراءات السابقة في المطبعة السرية .
وتمنت التوفيق لجميع العاملين في الوزارة وللطلبة في جميع المراحل ,آملة ان تكون الاجراءات المتبعة في الوزارة هي نهاية هذه الجريمة البشعة في حق مستقبل الكويت وابنائها .
الى ذلك ,وجهت الجسار سؤالاً الى وزيرة التربية وزيرة التعليم العالي حول ما اوردته صحف الاثنين الماضي بشأن تحديد وزارة التعليم العالي الجامعات الحكومية والخاصة للطلبة الكويتيين الراغبين في الدراسة في مصر وقطر وبريطانيا ,علما بوجود الكثير من الجامعات العربية والاجنبية العالمية لم تدرج ضمن الجامعات المعتمدة .
وعليه سألت عن الاطر التي تم اتباعها لاعتماد اختيار هذه الجامعات ,وعدم اعتماد جامعات اخرى , وتزويدها بالآلية التي تم اتباعها في تحديد هذه الجامعات دون الاخرى وبمحاضر اجتماعات اللجنة المكلفة باعتماد الجامعات ,والمعايير الاكاديمية والفنية والادارية التي تم اتباعها لاعتماد بعض الجامعات دون الاخرى مع تزويدها بنسخة من المعايير .
اضافت :حسب علمي كمتخصصة تربوية وعملت في برنامج الاعتماد الاكاديمي قد تكون الجامعة معتمدة لبرنامج بعض كلياتها دون الكليات الاخرى في نفس الجامعة ,فهل تكون الجامعة بصورة عامة معتمدة من قبل اللجنة ام لا ?وطلبت تزويدها بما يوضح دراسة برامج الكليات للجامعات المعتمدة ,واذا كانت الجامعات العربية والاجنبية معتمدة في دولها وخضع الكثير منها الى برنامج الاعتماد الاكاديمي من قبل مؤسسات عالمية حسب البرامج في كل كلية ,فلماذا لم تعتمد هذه الجامعات في وزارة التعليم العالي بدولة الكويت ?
واستفسرت عما اذا كان قد تم التعاون بين لجنة الاعتماد الاكاديمي في وزارة التعليم العالي مع الملحقات الثقافية لدولة الكويت لاعتماد الجامعات العربية والاجنبية ,وتزويدها بالمراسلات التي تمت بين الملحقات الثقافية ولجنة الاعتماد الاكاديمي ,وقالت :نمى الى علمي أن لجنة الاعتماد الاكاديمي في وزارة التعليم العالي اعتمدت على ما نشر في جريدة "التايمز "التي قامت بتصنيف الجامعات الاجنبية ,ما صحة هذه المقولة ?وهل اخذ رأي الجريدة كأحد المعايير التي تم الاعتماد عليها من قبل اللجنة?

جريدة السياسة

جريدة الرأي

العدد 11325 - 2010/07/04

الجسار :لتراجع »التربية «إجراءات تأمين الامتحانات

اوضحت رئيسة اللجنة التعليمية الدكتورة سلوى الجسار ان اللجنة اجتمعت يوم الخميس الماضي بحضور وزيرة التربية الدكتورة موضي الحمود وذلك لمناقشة امتحانات المراحل التعليمية للعام الدراسي 2010/2009 والآليات التي اتخذت لمنع تسرب نماذج الامتحانات ومدى نجاحتها .

وبينت الجسار ان الحمود قامت بشرح الاجراءات التي اتخذتها الوزارة، لا سيما في المطبعة السرية الخاصة بالامتحانات مؤكدة ان اعضاء اللجنة اتفقوا على انها فعالة ومتشددة وتمنع تسرب الامتحانات .

واضافت الجسار ان الوزارة حدثت مكائن الطباعة في المطبعة وهي مكائن لا يمكن لها تخزين اي نماذج »خالية من الذاكرة «ما يضمن عدم سحب نسخ في المكائن بعد الانتهاء من الطباعة، كما انه تم منع موظفي المطبعة من الدخول بهواتفهم النقالة مع العلم انهم شبه مقيمين في المطبعة وقد خصصت اماكن للنوم فيها لحين الانتهاء من تسليم نماذج الامتحانات التي تسلم بنفس يوم الامتحان خلافا للعام الماضي الذي سلمت فيه الامتحانات قبلها بيوم.

وتابعت ان هناك أشخاصا محددين من قبل كل مدير مدرسة يتم تسليمهم فقط الامتحانات كما ان طريقة تغليف الامتحانات في هذه السنة اختلفت تماما عن سابقتها .

ولم تخف الجسار بعض حالات تسرب الامتحانات التي لم تكن في المطبعة السرية انما كانت لامتحانات النقل والتي تكون في المناطق التعليمية وتتم طباعتها عن طريقهم مباشرة، مشيرة إلى وجود حالتي تسرب تم رصدهما من قبل الوزارة وهي بصدد اتخاذ الاجراءات اللازمة لهذا التجاوز.

ولفتت الجسار إلى وجود مقومات ادت إلى هذه الظاهرة منها انتشار الدروس الخصوصية وتزايد المكتبات الاهلية التي تبيع نماذج الامتحانات وهذا ما ادى إلى

ظهور وانتشار تسرب الامتحانات.
وكشفت الجسار في دراسة تحليلية لواقع التعليم قدمتها إلى وزيرة التربية بشكل ودي، على ان تقوم وزارة التربية بمراجعة كل الاجراءات والنظم فيها، ومقارنتها مع ما جاء بالدراسة لتقوم اللجنة بعد ذلك برفع تقريرها لمجلس الامة بهذا الخصوص.
وقالت الجسار ان لجنة التحقيق تسرب الامتحانات للعام الدراسي الماضي قد احالت الشبهات الجنائية إلى النيابة العامة وهي تقوم باجرائها بهذا الشأن، مضيفة ان هناك شبهات ادارية تجاوزتها الوزارة من خلال الاجراءات السابقة في المطبعة السرية« .
من ناحية اخرى، وجهت الجسار للحمود 6 اسئلة جاء في مقدمتها :
طالعتنا الصحف يوم الاثنين 21 يونيو 2010 ان وزارة التعليم العالي حددت الجامعات الحكومية والخاصة للطلبة الكويتيين الراغبين في الدراسة في مصر وقطر وبريطانيا، علما بوجود الكثير من الجامعات العربية والاجنبية العالمية لم تدرج ضمن الجامعات المعتمدة.
وعليه ارجو تزويدي بالاجابة عن الاسئلة التالية:
-ما الأطر التي تم اتباعها لاعتماد)اختيار(هذه الجامعات؟ وعدم اعتماد جامعات اخرى؟ ارجو تزويدي بالآلية التي تم اتباعها في تحديد هذه الجامعات دون الاخرى، مع تزويدي بمحاضر اجتماعات اللجنة المكلفة باعتماد الجامعات.
-ما المعايير الاكاديمية والفنية والادارية التي تم اتباعها لاعتماد بعض الجامعات دون الاخرى؟ ارجو تزويدي بنسخة من المعايير.
-حسب علمي كمتخصصة تربوية وعملت في برنامج الاعتماد الاكاديمي قد تكون الجامعة معتمدة لبرامج بعض كلياتها دون الكليات الاخرى في الجامعة نفسها، فهل تكون الجامعة بصورة عامة معتمدة من قبل اللجنة ام لا؟ برجاء تزويدي بما يوضح دراسة برامج الكليات للجامعات المعتمدة.
-اذا كانت الجامعات العربية والاجنبية معتمدة في دولها وخضع العديد منها إلى برامج الاعتماد الاكاديمي من قبل مؤسسات عالمية حسب البرامج في كل كلية، فلماذا لم تعتمد هذه الجامعات في وزارة التعليم العالي بدولة الكويت؟
-هل تم التعاون بين لجنة الاعتماد الاكاديمي في وزارة التعليم العالي مع الملحقيات الثقافية لدولة الكويت لاعتماد الجامعات العربية والاجنبية؟

تاريخ الطباعة :2010/07/04